

# منظمة التجارة العالمية تؤكد فشلها في اقرار تجارة أكثر عدلاً وحرية

ووصف مراقبون محادثات بوتسدام بالحاسمة في مساعي منظمة التجارة العالمية التي تمهد لتوصل المنظمة لاتفاق تجاري عالمي جديد في نهاية العام الحالي. وما يزيد من صعوبات المحادثات العراقي التي يضعها مصنعون أمريكيون وأوروبيون تتضمن عدم مساندتهم لأي اتفاق لا يتضمن فتح أسواق البلدان النامية أمام المزيد من الصادرات. يشار إلى أن أي اتفاق تجاري عالمي لتحرير التجارة يتطلب موافقة جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة.

ويواجه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، باسكال لامي، مهمة إصلاح ما يمكن إصلاحه أثر انهيار ما يقارب ست سنوات من المفاوضات حول تحرير التجارة العالمية والذي تركز مع فشل المحادثات بين الأطراف الأربعة المتوجهة (البرازيل والهند والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) في إطار هذا الملف. وكان باسكال لامي، وهو المفوض الأوروبي السابق، قد عُين على رأس منظمة التجارة العالمية في عام 2005 بسبب قدرته التفاوضية وخبرته في إجراء وانجاز المفاوضات. وأعتبر لامي أحد أهم المهندسين الرئيسيين في "جولة الدوحة" عند إطلاقها عام 2001 في الدوحة إلى جانب نظيره الأمريكي روبرت زوليك الذي عين أخيراً رئيساً للبنك الدولي.

وأثر فشل اجتماع "مجموعة الأربع" أثر خلافات بين الأمريكيين والأوروبيين من جهة والبرازيليين والهنود من جهة أخرى، عقد باسكال لامي في 22 حزيران (يونيو) في جنيف اجتماعاً للدول المئة والخمسين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، للوقوف على التطورات غداة فشل اجتماع في بوتسدام. وأثر عدم حصول تنازلات كافية على صعيد دعم الزراعة من جانب الشركاء الغربيين، انسحب وزير التجارة الهندي من المفاوضات، فيما أشارت واشنطن والمفوضية الأوروبية في المقابل بأصابع الاتهام إلى رفض الهند والبرازيل خفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأمريكية والأوروبية بشكل كاف. وعلى الرغم من الاخفاق إلا أن الأطراف الأربعة أكدت أن جولة الدوحة لم تنته ودعت لامي إلى مواصلة العمل على مستوى الدول الأعضاء كلها. إلا أن الشك يساور كل الأطراف من أن عدم حصول أي توافق على مستوى الأطراف الأربعة الكبرى سيكون من الصعب جداً الاتفاق بين 150 دولة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وسوف يستغرق هذا الشأن وقتاً طويلاً.

ويسعى لامي إلى تظمين الأجواء من خلال فتح الأبواب أمام توافق متعدد الأطراف، إلا أن كل التوقعات تشير إلى استمرار وجود خصوصاً التي تعبر عن خشية الأطراف المتفاوضة من طرح تنازلات دون معرفة مدى ما سيحصلون عليه في المقابل، وهو الوضع الذي استمر على ما يقارب الآن سنة سنوات. ويشدد لامي على مواصلة عملية التفاوض التي من المفترض أن ينتج عنها قريباً نصوص تسوية لمفاوضين رئيسيين في المنظمة وهما نيوزيلاندا وكندا بشأن الدعم الزراعي والتعريفية الجمركية.



فشلت منظمة التجارة العالمية في اجتماع بوتسدام في ألمانيا في الخروج بمحادثات تحرير التجارة العالمية من عنق الزجاجة. وبدأت مفاوضات هذه الدورة بين القوى التجارية العالمية المعروفة باسم مجموعة الأربع (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبرازيل، والهند)، بهدف التوصل لاتفاق بشأن الخلافات على تخفيضات الدعم الزراعي والتعريفية الجمركية. وتهدف جولة المحادثات العالمية لتحرير التجارة العالمية إلى إضافة مليارات الدولارات إلى الاقتصاد العالمي وتخليص ملايين البشر من الفقر من خلال تدفق تجاري جديد وأكثر عدلاً.

من الجدير بالذكر أن جولة الدوحة كانت قد بدأت في العاصمة القطرية الدوحة عام 2001 للتجارة العالمية يعيد الاستقرار للاقتصاد العالمي بعد هجمات 11 بهدف التوصل إلى اتفاق في الولايات المتحدة. وتهدف المفاوضات لمعالجة الاختلافات أيلول (سبتمبر) عام 2001 التي تقف عائقاً أمام قدرة منتجات الدول الفقيرة على المنافسة في السوق العالمية. ولكن الجولة مشكلات منذ البداية وذلك بسبب عدم رغبة الدول الصناعية من تقليص أو إيقاف واجهت دعمها لمزارعيها ومنتجاتهم الزراعية. كما تشترط كل من الولايات المتحدة الأمريكية الدول الناشئة لصادرات والاتحاد الأوروبي أن يشمل أي اتفاق بهذا الخصوص فتح أسواق وفيما تتطلع الدول النامية لفرص جديدة. المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات في العالم لتصدير منتجاتها الزراعية والصناعية بحرية أكبر للعالم، تسعى الدول الغنية إلى بسط سيطرتها وبحرية أكبر على أسواق الدول النامية، وتطالب أن تلغي أو تخفض التعريفية الجمركية أمام منتجاتها الزراعية والصناعية.

وفي تصريح واضح يشير إلى تداعي المفاوضات، أعلن وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموري م 21 حزيران (يونيو) "أنه لا جدوى من مواصلة المناقشات حول تحرير التجارة العالمية بالاعتماد على الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع". وفي المقابل، عبّر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن خيبة أمله بسبب انهيار المحادثات التجارة ملقياً اللوم على البرازيل والهند بالوقوف وراء الفشل في التوصل لاتفاق، كما أنه شدد على ضرورة متابعة استكمال جولة الدوحة التجارية.

# الانفتاح الاقتصادي يأخذ المصارف المغربية نحو آليات تطبيق بازل 2

تجعلها تقترب من المواصفات الدولية وتكرس إدخال سلسلة من الإصلاحات الجوهرية على أجهزتها المصرفية.

كما ومن المهم على المنفذين مراعاة التفاوت والتباين بين البلدان، ما يسبب عدم توافق المسيرة بوتيرة متشابهة. ولهذا السبب ستباشر البلدان المغربية تنفيذ مراحل الاتفاق التي تُقربها من تنفيذ بنود «بازل 2» في شكل متباين يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل بلد. وفي ظل تنامي العولمة، وجدت المصارف المغربية نفسها مضطرة إلى الانفتاح على العالم الخارجي، بعدما كانت تُدار مثل سائر مؤسسات القطاع العام وتخضع لمنطق غير اقتصادي. ويعتبر تطوير الجهاز المصرفي في الدول المغربية وتدويله إضافة إلى انفتاح المستثمرين ورجال الأعمال المحليين على الأسواق الخارجية من أهم الشروط الممهدة لوضع المصارف في قلب العملية الاقتصادية وتحقيق نسب أعلى من النمو، ما يساهم في الحفاظ على التوازنات اللازمة للاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق فتحت البلدان المغربية في السنوات الأخيرة اقتصاداتها أمام مصارف أوروبية وأمريكية أسست فروعاً لها في المنطقة أو اشترت غالبية الأسهم في مصارف محلية بعد تخصيصها، ما شكل تحدياً للجهاز المصرفي المحلي الذي استمر يعمل بالوسائل القديمة. وفي مقدم المصارف الأجنبية التي وضعت قدماً ثابتة في البلدان المغربية «سيتي بنك» الأمريكي و«ساتندر» الإسباني و«سوسيبنتيه جنرال» و«كريدي ليوني» و«بي أن بي باريبا» الفرنسية. واستطاع مصرف «ساتندر» الإسباني بالاشتراك مع «بنك الوفاء التجاري» المغربي السيطرة على أكثر من 53% من أسهم «بنك الجنوب» التونسي، بعدما باعت الدولة حصصها من رأسماله المقدر بنسبة 33%. واشترت المجموعة الإسبانية المغربية نسبة 20% أخرى من أسهم المصرف في السوق المالية. وفي مطلع العام الحالي اشترى «البنك التونسي السنغالي» ومقره العاصمة غالبية الأسهم.

وتعتبر عملية تخصيص «بنك الجنوب» الثالثة من نوعها، إذ سبق لمصرف «بي أن بي باريبا» الفرنسي أن اشترى 50% من أسهم «الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة» UBCI التونسي ووضع علامته المميزة على فروعه في العاصمة والمحافظات الداخلية. كذلك اشترى بنك «سوسيبنتيه جنرال» الفرنسي أكثر من 50% من أسهم المصرف التجاري المحلي «الاتحاد الدولي للبنوك».



فرضت المنافسة المتزايدة التي باتت تمارسها المصارف الأجنبية في منطقة المغرب العربي على المؤسسات المصرفية المحلية تحديث أساليب عملها، واعتماد مواصفات دولية في مقدمها اتفاق «بازل 2» الخاص بتطوير الخدمات المصرفية.

فقد أنهى في 24 حزيران (يونيو) مسؤولون في مصارف البلدان الأعضاء في الاتحاد المغربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) اجتماعات استمرت يومين في مدينة الحمامات التونسية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، اتفقوا في اختتامها على مباشرة تنفيذ بنود «اتفاق بازل 2» وعلى ثلاث مراحل. وينص الاتفاق على تدابير وإجراءات تتيح تقدير الأخطار المصرفية ووسائل الوقاية منها، بعد تخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك. وتتضمن المرحلة الأولى من الخطة هي تحديث شامل لأنظمة المعلومات في المصارف المغربية، فيما تتمثل المرحلة الثانية برصد اعتمادات الوقاية من الأخطار المصرفية والسيطرة عليها. أما المرحلة الثالثة فتتضمن إيجاد مرجعية تشكل سلطة رقابة داخل كل مصرف، إضافة إلى إلزام المصارف احترام قواعد السوق، ما يعني إعطاء معلومات دقيقة ودورية في شأن أوضاعها المالية. وتعتزم البلدان المغربية اتخاذ خطوات تشريعية لتعديل القوانين المصرفية المحلية لتتطابق مع اتفاق «بازل 2»، إضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وخصوصاً في القطاع المصرفي. ووصف خبراء اعتماد الأسس التي ينصها عليها الاتفاق بأنها أقصر طريق نحو الإدماج في السوق العالمية، فيما اعتبرها المدير العام لصندوق النقد العربي جاسم المناعي «دواء أثبت نجاعته وميزاته»، موضحاً أن «الانعكاسات الثانوية التي قد تترتب عليه ستطوقها المؤسسات المتخصصة المؤهلة لذلك». وأبدى متحدثون في الاجتماعات مخاوف من انعكاسات تنفيذ اتفاق «بازل 2» السلبية على المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك على المصارف الصغيرة، لاسيما وهي تشكل الغالبية في القارة الأفريقية. إلا أن بعض المختصين في المجال المصرفي حاولوا تهدئة هذه المخاوف، وذلك من خلال التركيز على المنافع التي يمكن أن تحصدها المؤسسات المصرفية المحلية من التزام مواصفات «بازل 2».

وأشارت نتائج دراسة أعدها صندوق النقد العربي عن مدى استعداد الاقتصادات العربية للانضمام مع شروط «بازل 2»، بأن معظم البلدان العربية مهيئة لمثل هذه النقلة. غير أن الدراسة أكدت على وجود نقص في الاعتمادات المالية اللازمة في بعض البلدان العربية، خصوصاً تلك التي تعاني من نقص الكفاءات العلمية وتردي الخدمات وعدم أو ضعف تنوع النشاطات الاقتصادية. وفيما يخص المصارف المغربية، تناولوا خبراء ومسؤولون مصرفيون خلال الاجتماعات مدى استعداد هذه المؤسسات للانتقال إلى مرحلة متقدمة،